المؤتمر الأول للابتكار وريادة الأعمال في الجامعات السعودية(فكرة واختراع وأثر) ، م ١ ع١، ص: ٢٠٣- ٢١٨ (٢٠٢٥م)
DOI:10.4197/leckau.1-1.8

السياسات العامة في تعزيز وتمويل الابتكار في المملكة العربية السعودية

عمشاء سعد الشلوي [1] ، إشراف د. لمى طارق الشيخ[2]

[1] *قسم العلوم السياسية، كلية الإدارة والاقتصاد، جدة، السعودية جامعة الملك عبدالعزيز*
amshasaad.sa@gmail.com

[2] *قسم العلوم السياسية، كلية الإدارة والاقتصاد، جدة، السعودية جامعة الملك عبدالعزيز*
lamashkau1@gmail.com

مستخلص. السياسات العامة في المملكة العربية السعودية لعبت دوراً محورياً في تعزيز منظومة الابتكار من خلال إطلاق استراتيجيات وطنية مثل "رؤية ٢٠٣٠" التي أولت اهتماماً خاصاً بالاقتصاد المعرفي، وتبنّت آليات تمويل متنوعة لدعم البحث والتطوير. وقد انعكس ذلك في إنشاء صناديق استثمارية وبرامج حكومية محفزة، هدفت إلى تحويل الابتكار إلى محرك رئيسي للتنمية المستدامة. يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسات العامة ودورها في تعزيز وتمويل الابتكار في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد ضمن رؤية السعودية ٢٠٣٠. وتتبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى تقييم فاعلية السياسات التمويلية ودورها في بناء الاقتصاد المعرفي، مع التركيز على دعم المشاريع الابتكارية وريادة الأعمال. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل السياسات العامة السعودية، من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير الرسمية والمبادرات الحكومية ذات الصلة. توصلت الدراسة إلى أن السياسات العامة تسهم بفعالية في دعم تمويل الابتكار، خاصة عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، غير أن التحديات التنظيمية والإجرائية تمثل عائقًا أمام الاستفادة المثلى من تلك السياسات. كما أظهرت النتائج أهمية التمويل الحكومي في تحفيز الاقتصاد المعرفي، إلا أن ضعف التوعية وصعوبة الوصول للمعلومات يحدان من تأثير هذه السياسات. وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات، وتعزيز التوعية، وتنويع أدوات التمويل، وإنشاء جهة وطنية موحدة لتمويل الابتكار، مع تحفيز القطاع الخاص ودعم البحث العلمي، بما يسهم في تعزيز بيئة الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

الكلمات الرئيسية: السياسات العامة، تمويل الابتكار، الاقتصاد المعرفي، ريادة الأعمال، رؤية السعودية ٢٠٣٠

1. المقدمة

يُعَدّ الابتكار أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كما يمثل محركًا رئيسيًا لتعزيز القدرة التنافسية في ظل التحولات التقنية المتسارعة. وقد أدركت الدول الحديثة أن بناء اقتصاد المعرفة يتطلب بيئة تشريعية وتمويلية قادرة على دعم الابتكار وضمان استمراريته. وفي هذا الإطار، برزت السياسات

العامة بوصفها الأداة التنظيمية التي تحدد توجهات الحكومات في تمويل الابتكار ومساندة المشاريع الريادية عبر مختلف مراحل نموها.

وقد أولت المملكة العربية السعودية الابتكار مكانة محورية في رؤيتها الوطنية "رؤية ٢٠٣٠"، باعتباره وسيلة أساسية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، فأطلقت مبادرات استراتيجية لتأسيس مؤسسات داعمة للبحث والتطوير، وتوفير مصادر تمويل متنوعة للمبتكرين ورواد الأعمال. ومع ذلك، ورغم وضوح التوجهات وتعدد البرامج، تبرز فجوة مهمة تتعلق بمدى قدرة السياسات التمويلية القائمة على مواكبة متطلبات دورة حياة الابتكار، لا سيما في المراحل الأكثر حساسية مثل الانتقال من النمذجة إلى التسويق والتوسع التجاري. وتزداد أهمية هذه الفجوة حين ندرك أن طبيعة الابتكار تستلزم أدوات تمويل مرنة تتقبل مستويات عالية من المخاطرة، وهو ما يثير تساؤلات حول كفاية وتكامل الآليات التمويلية الحالية.

يُعتبر الابتكار أمرا هاما في جميع الدول كالسعودية والتي تهدف إلى تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من تحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية عبر التدخلات المهنية المبنية على فهم عميق لاحتياجاتهم وظروفهم. ويُعرف الابتكار الاجتماعي بأنه عملية تطوير حلول جديدة أو إعادة تصميم حلول قائمة لمعالجة مشكلات اجتماعية محددة، بحيث تكون هذه الحلول أكثر فاعلية واستدامة مقارنة بالأساليب التقليدية، مع قدرتها على تحقيق أثر واسع النطاق في المجتمع السعودي. (برجس ، 2025)

كما يسهم الابتكار في تحسين العمليات الرياضية والمهنية، إذ يمثل تقنية تحويل الأفكار الجديدة إلى واقع ملموس من خلال تطبيقها العملي والفريقي، ما يعود بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع.

كما يسهل الابتكار تطوير المنتجات والخدمات المتخصصة، ما يعزز مكانة الشركات في السوق ويزيد من قدرتها التنافسية، مؤكدًا أن المبدع يشكل ركيزة أساسية للتطور المجتمعي، لا سيما في ظل التعاون المنظم والمتقن بين الفرق المختلفة.

ويأتي دور الشباب في هذا السياق حيويًا، إذ يمثلون حوالي ٦٠٪ من إجمالي السكان في المملكة العربية السعودية، ويشكلون القوة العاملة الأساسية لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث يسهمون بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (التميمي ، ٢٠٢٥)

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل السياسات العامة في المملكة العربية السعودية المتعلقة بتمويل الابتكار، من خلال تقييم الأدوات والآليات المعتمدة، وقياس مدى مواءمتها لمراحل تطور المشاريع الابتكارية، مع تحديد أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق تمويل فعّال ومستدام.

2. المواد والأساليب

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد الأنسب لدراسة السياسات العامة وتمويل الابتكار، إذ يتيح وصف الظواهر وتحليلها بشكل دقيق للوصول إلى استنتاجات علمية موثوقة. وقد استندت الدراسة إلى مراجعة الأدبيات المتاحة، واستعراض التقارير الحكومية والبرامج الوطنية، مثل رؤية المملكة 2030، مع تحليل الأدوات والآليات الحكومية لدعم الابتكار وتعزيز بيئته.

تكوَّن مجتمع الدراسة من الهيئات الحكومية ذات العلاقة بالابتكار، مثل الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي وصندوق واعد، إضافة إلى المبتكرين ورواد الأعمال والشركات الناشئة المستفيدة من التمويل الحكومي. ولجمع البيانات الأولية، تم استخدام عينة عشوائية طبقية تضم طلاب الجامعات وطلبة الدراسات العليا، إلى جانب الموظفين في القطاعين العام والخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تم توزيع 120 استبانة، واستُعيدت 100 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، ما يشكل نسبة استجابة عالية تسمح بتحليل موثوق للبيانات. اعتمد البحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث صممت بما يتوافق مع أهداف الدراسة، وخضعت للتحكيم من قبل خبراء في السياسات العامة وتمويل الابتكار لضمان صدقها الظاهري والمحتوى. وتم التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لضمان اتساق البنود وموثوقية النتائج.

شملت معالجة البيانات استخدام الإحصاءات الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، إلى جانب اختبارات الفروق مثل T-test وتحليل التباين، فضلاً عن معاملات الارتباط والانحدار لاختبار العلاقات بين المتغيرات. وقد مكنت هذه الأساليب من اختبار مجموعة من الفرضيات، أبرزها:

- أن السياسات العامة في المملكة تسهم بشكل فعّال في تعزيز تمويل الابتكار وبناء الاقتصاد المعرفي.
- أن المعوقات التنظيمية تشكل عائقًا رئيسيًا أمام فعالية هذه السياسات.
- أن التمويل الحكومي يمثل عاملاً أساسياً في دعم نجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

تحدد البحث من حيث الزمان والمكان؛ فالجانب الزمني يشمل دراسة السياسات منذ انطلاق رؤية المملكة 2030 عام 2016 حتى 2025، بينما الجانب المكاني يقتصر على المملكة العربية السعودية مع التركيز على السياسات الوطنية الداعمة للابتكار.

3. النتائج

يمكن تقسيم هذا القسم حسب العناوين الفرعية. يجب أن يقدم وصفا موجزا ودقيقا للنتائج التجريبية وتفسيرها وكذلك الاستنتاجات التجريبية التي يمكن استخلاصها.

3.1 تم قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة افراد عينة الدراسة كما هو موضح في الجداول التالية:

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لدى الحكومة السعودية سياسات واضحة لدعم الابتكار.	٤,١١	٠,٧٥٩	كبيرة
2	السياسات العامة الحالية تراعي احتياجات المبتكرين ورواد الأعمال.	٤,٠٩	٠,٦٧٤	كبيرة
3	التمويل الحكومي يغطي المراحل المختلفة للمشروع الابتكاري.	٣,٩٥	٠,٧٢٩	كبيرة
4	الإجراءات الحكومية للحصول على التمويل الابتكاري سهلة ومرنة.	٣,٨٧	٠,٧١١	كبيرة
5	هناك تنوع كافٍ في أدوات التمويل المتاحة للمبتكرين.	٣,٨٣	٠,٦٧١	كبيرة
٦	يوجد تنسيق فعّال بين الهيئات الحكومية الداعمة للابتكار.	٣,٩٦	٠,٨٨٨	كبيرة
٧	البيئة التنظيمية في المملكة مشجعة للابتكار.	٣,٩٩	٠,٧٦٤	كبيرة
٨	التمويل الحكومي يعزز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النمو.	٤,٣٠	٠,٧١٨	كبيرة
٩	التحديات البيروقراطية تعيق الاستفادة من التمويل الحكومي.	٤,٢٣	٠,٧٠٩	كبيرة
١٠	برامج رؤية ٢٠٣٠ ساهمت في تحفيز الابتكار في المملكة.	٤,٤٤	٠,٦٩٨	كبيرة

جدول (١)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS الإصدار رقم /٢٤/

تشير نتائج الجدول رقم (1) إلى وجود اتفاق قوي بين أفراد عينة الدراسة على فاعلية السياسات العامة في المملكة العربية السعودية في دعم وتمويل الابتكار، وقد دلّ ارتفاع المتوسطات الحسابية لجميع العبارات – والتي تراوحت

ما بين (3.83) و(4.44) – على أن استجابات المشاركين جاءت ضمن مستوى "درجة الموافقة الكبيرة"، وهو ما يعكس إدراكًا عامًا إيجابيًا تجاه البيئة المؤسسية والتنظيمية الداعمة للابتكار في المملكة.

جاءت أعلى القيم في المتوسط الحسابي للعبارة العاشرة التي تناولت أثر برامج رؤية المملكة 2030 في تحفيز الابتكار، حيث بلغ متوسطها (4.44) بانحراف معياري قدره (0.698)، مما يعكس ثقة المشاركين بالدور الحيوي الذي تلعبه الرؤية الوطنية في تحفيز التحول نحو اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة. كما أظهرت العبارة المتعلقة بدور التمويل الحكومي في تعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة (العبارة 8) متوسطًا عاليًا بلغ (4.30)، في تأكيد إضافي على أن السياسات التمويلية الحكومية تدعم القطاعات الريادية وتعمل على تمكينها ضمن منظومة الابتكار.

وفي المقابل، برزت بعض التحديات التنظيمية والإجرائية، حيث سجلت العبارات المتعلقة بسهولة الإجراءات الحكومية للحصول على التمويل (العبارة 4) وتنوع أدوات التمويل المتاحة للمبتكرين (العبارة 5) متوسطات أقل نسبيًا (3.87 و3.83 على التوالي)، وهو ما يعكس وجود فجوات إجرائية وإدارية قد تعيق الوصول السلس إلى التمويل. وقد تعزز هذا التوجه من خلال العبارة (9) التي أكدت أن التحديات البيروقراطية تمثل عائقًا أمام الاستفادة من التمويل، بمتوسط مرتفع (4.23) مما يشير إلى أن البيروقراطية ما تزال من أبرز المعوقات التي تواجه المبتكرين، رغم وفرة البرامج والدعم المعلن.

من حيث الانحراف المعياري، جاءت القيم جميعها دون مستوى (1.00)، وهو ما يدل على درجة عالية من التجانس والاتساق في استجابات المشاركين، ويعزز موثوقية البيانات وتحليلها.

بصورة عامة، تعكس النتائج مدى التقدّم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في صياغة سياسات داعمة للابتكار، خاصة من خلال برامج رؤية 2030، لكنها في الوقت نفسه تُبرز أهمية معالجة الجوانب التنظيمية والإجرائية، وتوسيع نطاق أدوات التمويل لتشمل احتياجات فئات مختلفة من المبتكرين ورواد الأعمال، بما يعزز كفاءة النظام الابتكاري ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالأسئلة المفتوحة:

السؤال الأول: ما أبرز التحديات التي واجهتها أو تتصورها عند محاولة الحصول على تمويل ابتكاري؟

كشفت إجابات المشاركين عن مجموعة من التحديات الجوهرية التي يمكن تصنيفها إلى خمسة محاور رئيسية:

1. **ضعف الوعي والإرشاد**

كثير من المشاركين أشاروا إلى عدم معرفتهم بالجهات المسؤولة أو بالإجراءات اللازمة للحصول على التمويل، مما يدل على فجوة واضحة في التوعية ونقص المعلومات المتاحة للمبتكرين.

2. ضعف نضج الفكرة أو جاهزية المشروع

تكررت الإشارات إلى غياب خطة العمل، ونموذج العمل الواضح، وضعف الإثباتات، مما يعكس الحاجة إلى برامج احتضان وتدريب تساعد المبتكرين على تأهيل أفكارهم قبل التقديم للتمويل.

3. تعقيد الإجراءات وطولها

أشار عدد كبير من المشاركين إلى أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة والطلبات الصعبة تمثل عائقًا حقيقيًا أمام الوصول إلى التمويل، مما يستدعي تبسيط المسارات الإدارية ورفع كفاءة المنظومة التنظيمية.

4. الشروط والمتطلبات الصعبة

اشتكى بعض المشاركين من صعوبة توفير الضمانات أو الكفيل، واشتراط صكوك ملكية، مما قد لا يتوافر لدى أصحاب المشاريع الناشئة، وهو ما يتطلب مرونة أكبر في شروط التأهيل.

5. ضعف تنوع أدوات التمويل أو عدم كفايتها

لوحظ أن بعض المشاركين يرون أن التمويل المتاح لا يغطي جميع القطاعات، خصوصًا في المجالات التقنية أو في المناطق الطرفية، إضافة إلى أن المبالغ المتاحة غير كافية.

السؤال الثاني: ما المقترحات التي تراها مناسبة لتطوير السياسات العامة لتمويل الابتكار في المملكة؟

من خلال تحليل مضمون إجابات المشاركين، يمكن تصنيف المقترحات إلى ستة محاور رئيسية تعكس رؤيتهم العملية لتطوير السياسات العامة في مجال تمويل الابتكار:

1 .**تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية:** شكلت هذه الفئة أبرز المحاور تكرارًا، حيث أشار العديد من المشاركين إلى أهمية:

تسريع الإجراءات.

تسهيل المتطلبات.

تقليل التعقيدات الإدارية.

جعل شروط التمويل مرنة ومناسبة لطبيعة المشاريع الابتكارية.

يعكس ذلك إدراكًا عامًا بأن الإجراءات الحالية لا تزال تعوق سهولة الوصول إلى الدعم، مما يتطلب مراجعة تنظيمية شاملة لتحسين الكفاءة التشغيلية للجهات الداعمة.

2 .**تنويع قنوات وأدوات التمويل: اقترح المشاركون:**

توسيع صناديق التمويل المتخصصة.

توفير تمويل مبكر من خلال الحاضنات.

دعم الابتكارات التقنية والعالية المخاطر.

تقديم قروض تمويلية منخفضة الفوائد.

يعكس هذا وعيًا متزايدًا بضرورة تنويع مصادر التمويل وتخصيصها حسب مراحل الابتكار المختلفة، خاصة التمويل التأسيسي ورأس المال الجريء.

3 .**التوعية والشفافية: حيث أكد العديد على أهمية:**

رفع مستوى التثقيف العام حول الابتكار.

إطلاق حملات إعلامية تعريفية.

توضيح الجهات الممولة وآليات التقديم.

توفير منصات رقمية موحدة وشاملة.

يشير ذلك إلى فجوة معلوماتية ومعرفية تستوجب تدخلاً حكوميًا في مجال التوعية الاستراتيجية، من خلال إنشاء بوابات ذكية وإطلاق حملات تعريفية منظمة.

4 .**إشراك القطاع الخاص وتحفيز المستثمرين: طرحت مقترحات مهمة مثل:**

تقديم حوافز للمستثمرين (كالإعفاءات الضريبية).

تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ضمان جزئي للمخاطر لتشجيع التمويل التجاري.

يؤكد المشاركون على ضرورة تحويل تمويل الابتكار من مسؤولية حكومية بحتة إلى مسؤولية مشتركة مع القطاع الخاص.

5 .**دعم الفئات المستهدفة وتوسيع الشمول: حيث برزت اقتراحات مثل:**

دعم الموهوبين وأصحاب الدخل المحدود.

مراعاة المشاريع الناشئة والمناطق الطرفية.

تأسيس صناديق داخل الجامعات أو الجهات التعليمية.

تُظهر هذه الإجابات إدراكًا لأهمية العدالة في الوصول للتمويل، وأن السياسات الحالية تحتاج إلى أن تكون أكثر شمولًا ومراعاةً للفروقات الاجتماعية والجغرافية.

6 .**إنشاء كيانات جديدة متخصصة: حيث اقترح البعض:**

تأسيس وزارة أو هيئة وطنية للابتكار.

وجود جهة موحدة للتمويل.

المعاملات a					
النموذج	المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	اختبار t	مستوى المعنوية
		B قيمة	الخطا المعياري	Beta		
1	الثابت	5.556	.402		13.836	0.000
	السياسات العامة في المملكة العربية السعودية	0.412	.043	.308	7.571	0.000
تعزيز تمويل الابتكار						

إطلاق مراكز استشارية ومؤسسات احتضان.

يعكس هذا الطرح قناعة بأن تعدد الجهات وضعف التنسيق يؤدي إلى تشتت الجهود، مما يتطلب توحيد المرجعية المؤسسية وتأسيس أطر حوكمة متخصصة.

٤-٣-١ اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: "هناك أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للسياسات العامة في المملكة العربية السعودية على تعزيز تمويل الابتكار، مما يساهم في تحفيز الاقتصاد المعرفي في المملكة."

ولاختبار أثر السياسات العامة في المملكة العربية السعودية على المتغير التابع تعزيز تمويل الابتكار ، قام الباحث بإيجاد معامل الانحدار المتعدد الذي يبين العلاقة بين المتغير المستقل وتأثيرها على المتغير التابع كما في الجداول (٢-٣)

جدول رقم (٢) المصدر: إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

جدول تحليل التباين ANOVA						
النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
١	الانحدار	40.650	4	10.162	17.986	0.000
	البواقي	157.080	٩٦	0.565		
	الاجمالي	197.729	١٠٠			
تعزيز تمويل الابتكار						
السياسات العامة في المملكة العربية السعودية						

المعاملات a					
النموذج	المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	اختبارt	مستوى المعنوية
		B قيمة	الخطا المعياري	Beta		
1	الثابت	5.23	0.41		12.76	0.000
	التحديات والمعوقات التنظيمية	٠,٤٥-	0.41	٠,٤١-	٣,٢١-	0.002
فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية						

جدول رقم (٣): إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

نلاحظ من الجدول رقم (٣-٢) أن للسياسات العامة في المملكة العربية السعودية تأثير على تعزيز تمويل الابتكار لأن مستوى دلالة T يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، إن قيمة بيتا موجبة للمتغير المستقل.

الفرضية الثانية :هناك أثر سلبي للتحديات والمعوقات التنظيمية على فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية.

ولاختبار أثر التحديات والمعوقات التنظيمية على فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية، قام الباحث بإيجاد معامل الانحدار المتعدد الذي يبين العلاقة بين المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع كما في الجداول (٤-٥)

جدول رقم (٤) المصدر: إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

جدول تحليل التباين ANOVA						
النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
١	الانحدار	18.537	4	4.634	15.327	0.000
	البواقي	11.363	٩٦	0.307		
	الاجمالي	29.900	١٠٠			
فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية						
التحديات والمعوقات التنظيمية						

المعاملات a						
النموذج	المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	اختبارt	مستوى المعنوية
		B قيمة	الخطا المعياري	Beta		
1	الثابت	2.11	0.35		6.03	0.000
	التمويل الحكومي للابتكار في المملكة العربية السعودية	0.68	0.13	0.81	5.27	0.000
نجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة						

جدول رقم (٥): إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

نلاحظ من الجدول رقم (٥-٤) تشير معاملات الانحدار إلى أن التحديات والمعوقات التنظيمية لها تأثير سلبي ومعنوي على على فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية ، حيث أن قيم B سالبة وجميع القيم الاحتمالية Sig أقل من ٠,٠٥. أظهرت نتائج تحليل ANOVA أن قيمة F بلغت (١٥,٣٢٧) مع دلالة إحصائية Sig = 0.000 (< ٠,٠٥)، مما يدل على أن النموذج ككل معنوي إحصائياً.

الفرضية الثالثة :"يوجد أثر إيجابي للتمويل الحكومي للابتكار في المملكة العربية السعودية على نجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من دورها في دعم الاقتصاد الوطني."

ولاختبار أثر للتمويل الحكومي للابتكار في المملكة العربية السعودية على نجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة ، قام الباحث بإيجاد معامل الانحدار المتعدد الذي يبين العلاقة بين المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع كما في الجداول (٦-٧)

جدول رقم (٦) المصدر: إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

جدول تحليل التباين ANOVA						
النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
١	الانحدار	20.785	4	20.785	27.812	0.000
	البواقي	10.915	٩٦	0.280		
	الاجمالي	31.700	١٠٠			
نجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة						
التمويل الحكومي للابتكار في المملكة العربية السعودية						

جدول رقم (٧): إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

تشير معاملات الانحدار إلى أن التمويل الحكومي للابتكار له تأثير إيجابي ومعنوي على نجاح المشاريع الابتكارية، حيث أن قيمة B موجبة (0.68) والدلالة الإحصائية Sig أقل من 0.05.

وأظهرت نتائج تحليل ANOVA أن قيمة F بلغت (27.812) مع دلالة إحصائية (Sig = 0.000 (< 0.05، مما يدل على أن النموذج ككل معنوي إحصائياً.

التمويل: "لم يتلق هذا البحث أي تمويل خارجي"

تحليل النتائج وربطها بالإطار النظري

أولا : فعالية السياسات العامة في دعم الابتكار

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع المتوسطات الحسابية لجميع العبارات المتعلقة بدور الحكومة في دعم الابتكار، حيث تراوحت بين (3.83 – 4.44)، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الموافقة من قبل أفراد العينة على فاعلية السياسات العامة. وتأتي هذه النتائج متوافقة مع النظرية المتعلقة بالدور الحاضن للدولة في منظومة الابتكار، كما أشار مازوكاتو (2018) إلى أن الدولة ليست طرفًا محايدًا، بل تعمل على إعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية عالية المخاطر لتعزيز الابتكار. كما تتفق هذه النتائج مع مفهوم "النظم الوطنية للابتكار " (Lundvall, 1992)، الذي يرى أن الابتكار عملية منظومية تتطلب تكامل الدولة مع الجامعات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، حيث تظهر الدراسة أن السياسات الحكومية توفر بيئة تمويلية داعمة للمبتكرين ورواد الأعمال. أبرزت النتائج أيضًا دور رؤية المملكة 2030 في تحفيز الابتكار، حيث سجلت العبارة المتعلقة ببرامج الرؤية أعلى متوسط حسابي (4.44)، مما يعكس إدراك المشاركين للأثر الإيجابي للرؤية في تعزيز التحول نحو اقتصاد معرفي قائم على الابتكار. وهذا يتوافق مع تحليل الإطار النظري الذي يوضح أن برامج مثل تطوير القطاع المالي وصندوق الاستثمارات العامة تهدف إلى توسيع نطاق أدوات التمويل وتحفيز الاستثمارات في البحث والتطوير، بما يسهم في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

ثانيا : دور الهيئات الحكومية والصناديق التمويلية

تشير النتائج المتعلقة بالتمويل الحكومي وتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة (متوسط 4.30) إلى إدراك المشاركين لكفاءة برامج الدعم مثل "نمو" وصندوق التنمية الوطني، وهو ما ينسجم مع دور الهيئات الحكومية في تسريع الابتكار من خلال تمويل المشاريع البحثية وتقديم الحوافز المالية، كما أشار Hall & Lerner (2010) و OECD (2021)إلى أهمية التمويل الحكومي كأداة تمكينية للابتكار في مواجهة ارتفاع المخاطر وطول دورة الاستثمار.

على الجانب التطبيقي، تؤكد نتائج الدراسة أن هناك تقديرًا عاليًا للتنسيق بين الهيئات الحكومية الداعمة للابتكار، وهو ما يعكس فعالية جهود التنسيق بين برامج الصناديق الحكومية مثل صندوق التنمية الوطني، وصندوق واعد، وصندوق التنمية الصناعية السعودي(SIDF) ، وهو ما يتوافق مع الإطار النظري الذي يوضح أن التكامل بين الجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص والجامعات يسهم في بناء نظام ابتكار فعال.

ثالثا: التحديات الإجرائية والبيروقراطية

على الرغم من التقدير العالي للسياسات العامة، أظهرت النتائج بعض الفجوات التنظيمية والإجرائية، حيث سجلت العبارات المتعلقة بسهولة الإجراءات وتنوع أدوات التمويل متوسطات أقل (3.83 – 3.87)، فيما أبرزت العبارة المتعلقة بالتحديات البيروقراطية متوسطًا مرتفعًا (4.23). هذه النتائج تتوافق مع الإطار النظري الذي يشير إلى أن البيروقراطية والاعتماد المفرط على التمويل الحكومي قد تحد من مرونة الهيئات والمؤسسات في دعم الابتكار (عقبة، 2021؛ الشنيفي، 2018)، مما يستدعي تبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص.

كما أظهرت الإجابات المفتوحة أن ضعف التوعية والإرشاد، وتعقيد الإجراءات، ونقص تنوع أدوات التمويل تمثل معوقات رئيسية أمام المبتكرين، وهو ما يتطابق مع التحديات التي أوردها الإطار النظري في المطلب الخامس، ويشير إلى الحاجة لتكامل السياسات مع برامج مثل "السعودية تبتكر" و"نساند" لتعزيز التثقيف والتمويل المرن.

رابعا: مقترحات تطوير السياسات التمويلية

اقترحت الدراسة عدة محاور لتطوير السياسات التمويلية، أبرزها: تبسيط الإجراءات، تنويع قنوات التمويل، تعزيز التوعية، إشراك القطاع الخاص، دعم الفئات المستهدفة، وإنشاء كيانات متخصصة. تتوافق هذه المقترحات مع الإطار النظري الذي يؤكد على أهمية توسيع أدوات التمويل، وتعزيز حوكمة الابتكار، ودمج القطاع الخاص في عملية التمويل لضمان استدامة الابتكار الوطني(Lundvall, 1992) ؛ سعود الحربي، 2020 .(كما تتفق مع أهداف المبادرات الحكومية الحالية مثل صندوق واعد وصندوق التنمية الصناعية وبرنامجSIGP ، والتي تهدف إلى سد الفجوات التمويلية وتحفيز الابتكار في مختلف القطاعات الاستراتيجية.

خامسا : لاستنتاجات التجريبية في سياق النظرية

بناءً على نتائج الدراسة وربطها بالإطار النظري، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

السياسات العامة في المملكة توفر بيئة داعمة للابتكار، خصوصًا من خلال برامج رؤية 2030 والصناديق الحكومية، مما يعكس توافقًا مع نظرية "النظم الوطنية للابتكار" ودور الدولة المحفز للابتكار.

التمويل الحكومي، إلى جانب الشراكات مع القطاع الخاص، يعد عنصرًا محوريًا في تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من النمو وتحويل الأفكار المبتكرة إلى منتجات قابلة للتطبيق.

التحديات الإجرائية والبيروقراطية تشكل حاجزًا رئيسيًا أمام استغلال السياسات التمويلية بكامل فاعليتها، وهو ما يتطلب تحسين التنسيق، تبسيط الإجراءات، وتنويع أدوات التمويل لتلبية احتياجات مختلف الفئات.

نتائج الدراسة تؤكد على الحاجة إلى سياسات شمولية ومتكاملة تربط التمويل، الإرشاد، والبنية المؤسسية معًا، بما يضمن تحقيق الأثر الفعلي على منظومة الابتكار الوطنية.

إطار تصوري(Conceptual Framework) لعلاقة بين السياسات العامة، آليات التمويل، والابتكار في المملكة العربية السعودية:

يمثل الإطار التصوري للارتباط بين السياسات العامة وآليات التمويل والابتكار في المملكة العربية السعودية رؤية متكاملة لكيفية دعم منظومة الابتكار الوطني. إذ تشكل السياسات العامة، بما في ذلك رؤية السعودية ٢٠٣٠ وبرامجها المتنوعة، الإطار التوجيهي الذي يحدد أولويات التمويل ويضع القواعد التنظيمية ويحفز الجهات الحكومية والخاصة على الاستثمار في المشاريع الابتكارية. وفي المقابل، تعمل آليات التمويل، المتمثلة في الصناديق الحكومية مثل صندوق التنمية الوطني وصندوق واعد وصندوق التنمية الصناعية، إلى جانب برامج المنح والمنصات التمويلية مثل SIGP وبرنامج نمو، كوسيط عملي يمكّن المبتكرين ورواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى منتجات وخدمات قابلة للتطبيق، مع تقليل المخاطر المرتبطة بالابتكار وتشجيع التجربة الإبداعية. كما تساهم السياسات العامة بشكل مباشر في تعزيز البيئة المؤسسية والثقافية للابتكار من خلال تبسيط الإجراءات، حماية الملكية الفكرية، ورفع مستوى التوعية والتدريب، مما يسهم في تسريع عملية الابتكار حتى قبل وصول التمويل. ويُظهر الابتكار الناتج عن هذا التفاعل تأثيره على النمو الاقتصادي من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة، تعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، توطين التكنولوجيا، ورفع القدرة التنافسية الوطنية، مع وجود حلقة تغذية راجعة تسمح بتقييم السياسات وآليات التمويل وتعديلها بما يعزز فعالية المنظومة الوطنية للابتكار بشكل مستمر.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

١. واعد فنتشرز – الموقع الرسمي. (٢٠٢٣) Wa’ed Ventures https://www.aramco.com/ar/what-we-do/commercial-ecosystems/waed-ventures

٢. أرامكو السعودية. (٢٠٢٥). واعد فنتشرز: عشر سنوات من تمكين رواد الأعمال. https://www.aramco.com/ar/news-media/elements-magazine/2025/waed-ventures

٣. أرقام. (٢٠٢٢). "سابك" تدعم أكثر من ١٠٠ مشروع من خلال "نساند".
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1602337
٤. بوميدين، ي. (٢٠١٨). تمويل الجماعي كمصدر لتمويل الابتكار: الفرص والتحديات. مجلة ASJP،
٥. الحربي، س. (٢٠٢٠). الابتكار في الاقتصاد السعودي: التحديات والفرص. مجلة الاقتصاد السعودي.
٦. الحميد، ع. (٢٠٢٣). تحولات البحث العلمي في السعودية بعد تأسيس هيئة RDI. المجلة السعودية للدراسات المستقبلية، جامعة الملك سعود.
٧. الرشيد، ع. (٢٠٢٣). دور الصناديق التنموية في دعم الابتكار في السعودية. مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الملك عبد العزيز.
٨. الزهراني، م. (٢٠١٧). السياسات العامة ودعم الابتكار: دراسة تحليلية. دار الفكر العربي.
٩. سابك. (٢٠٢٣). مبادرة نساند لتمكين المحتوى المحلي.
https://www.sabic.com/ar/sustainability/nusaned
١٠. الشريف، م. (٢٠٢١). دور مراكز البحوث في دعم الابتكار وصنع السياسات: دراسة حالة مؤسسة KAPSARC. المجلة السعودية للعلوم الاجتماعية والاقتصادية، جامعة الإمام محمد بن سعود.
١١. الشريف، ن. (٢٠٢٢). أثر برامج منشآت في تمكين ريادة الأعمال والابتكار في السعودية. المجلة الخليجية للاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير سلطان.
١٢. الشميمري، أ. ب. ع. (٢٠٢٤). الابتكار: الأساسيات والنظريات والتطبيقات. جامعة الملك سعود.
١٣. الشنيفي، ع. ع. ع. (٢٠١٨). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ١٠(٢).
١٤. الشنيفي، ع. ع. ع. (٢٠١٨). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ١٠(٢).
١٥. الشورى السعودي. (٢٠٢١). قرار تأسيس الهيئة ونظامها التنظيمي.
١٦. الشورى السعودي. (٢٠٢١). قرار تأسيس الهيئة ونظامها التنظيمي.
١٧. الصندوق الصناعي السعودي .(2023) .*برامج التمويل الموجهة للمحتوى المحلي* .
https://www.sidf.gov.sa
١٨. عبدالكريم، ع. ف .(n.d.) .*دعم الابتكار وسيلة لتعزيز النمو والقدرة التنافسية* .البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمارات.
١٩. عقبة، م. م. ع. (2021). آليات مقترحة لتنويع مصادر التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية . *مجلة بحوث التعليم والابتكار، 3*.(3)

٢٠. غامدي، م.، وآخرون .(2016) .*مبادئ التمويل* .كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى.

٢١. فاستركابيتال .(n.d.) .*تمويل الابتكار: دليل لأصحاب الأعمال التنفيذيين* .
https://fastercapital.com/arabpreneur

٢٢. الفهداوي، ف. خ .(2001) .*السياسة العامة* (ص 32). دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٢٣. فهمي، هـ. ع. (2024). الابتكارات المالية ودعم الاستثمار: تحفيز التمويل في مجلس التعاون الخليجي .*مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 33*.(1)

٢٤. قطب، ي. س. ع. (2025). آليات تمويل الابتكار وريادة الأعمال في الدول العربية في عصر التحول الرقمي . *المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، 6* .(19)المؤسسة العربية للعلوم والآداب.

٢٥. كاتب غير معروف .(2023) .*صندوق التنمية الوطني: التقارير السنوية*/https://ndf.gov.sa/ar/home .

٢٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الإسكوا] .(n.d.) .*سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية*.

٢٧. محمد، ن. الجابري. (2005). مشاركة الكلفة في التعليم والإفادة منها في تمويل التعليم السعودي. في *مؤتمر التعليم الجامعي .مجلة اتحاد الجامعات العربية*، جامعة اليرموك، الأردن.

٢٨. reinsagcy. (2024). *أهمية الابتكار وريادة الأعمال في السعودية* .
https://www.reinsagcy.com/ar/blog/...

٢٩. saudiminds. (n.d.). *البرنامج السعودي لمنح الابتكار*/https://rdia.gov.sa/programs/funding .

٣٠. Vision 2030. (n.d.-a). *برنامج صندوق الاستثمارات العامة*.../https://www.vision2030.gov.sa .

٣١. Vision 2030. (n.d.-b). *برنامج تطوير القطاع المالي*.../https://www.vision2030.gov.sa .

٣٢. Wisdom Global. (2024). *الابتكار المالي وتعزيز الاقتصاد المستدام*https://wisdomglobal .

٣٣. الهيئة البحث والتطوير والابتكار .(2023) .*الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير والابتكار* .
https://rdia.gov.sa

٣٤. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) .(2023) .*السعودية تبتكر* .
https://www.monshaat.gov.sa/ar

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Citi. (2014). Innovative Financing for Development: Innovative Financing Initiative. Global Development Incubator.

2. Dunn, W. N. (2018). Public policy: A new introduction (2nd ed.). Routledge.

3. ILO. (2018). Innovative finance. https://www.ilo.org/resource/other/innovative-finance

4. KACST. (2020). Annual report. https://www.kacst.edu.sa

5. KAPSARC. (2022). About us. https://www.kapsarc.org

6. MedAccess. (2021). What is innovative finance? https://medaccess.org/innovative-finance/what-is-innovative-finance/

7. NORRAG. (n.d.). Introduction to IFE. https://www.norrag.org/introduction-to-ife/

8. OECD. (2020). Innovation in the public sector: Enabling better performance, driving new directions. OECD Publishing.

9. SIDF. (2022). NOMO program overview. https://www.sidf.gov.sa

10. Work Corner. (n.d.). Innovation support. https://www.workcorner.co/innovation-support

11. Hall, B. H., & Lerner, J. (2010). The financing of R&D and innovation. In B. H. Hall & N. Rosenberg (Eds.), Handbook of the economics of innovation (Vol. 1, pp. 609–639). Elsevier. https://doi.org/10.1016/S0169-7218(10)01014-2

12. Lundvall, B.-Å. (1992). National systems of innovation: Towards a theory of innovation and interactive learning. Pinter Publishers.

13. Mazzucato, M. (2018). The entrepreneurial state: Debunking public vs. private sector myths (Revised ed.). Penguin Books.

14. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2021). OECD science, technology and innovation outlook 2021: Times of crisis and opportunity. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/75f79015-en